محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
	مجلس الأمن (S/2012/45)			الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونائب الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا		
S/PV.6727 ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢	القرصنة في خليج غينيا رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/45)	مشروع قرار مقدم من بنن ألمانيا، وبنن، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وغواتيمالا، وفرنسا، وكولومبيا، والمغرب، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2012/122)				القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠
S/PV.6804 ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2012/510)			وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	جميع المدعوّين	
S/PV.6911 ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2012/977)			الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.6995 ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/384)			الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.7016 ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣						S/PRST/2013/13
S/PV.7087 ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/732)			الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام	

١٤ – السلام والأمن في أفريقيا

عرض عام

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس الأمن ١١ جلسة واعتمد سبعة بيانات رئاسة في إطار البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“. وشملت البنود الفرعية التي نوقشت في هذه الفترة تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وصعوبات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وعلى خلفية الأزمة في مالي وتأثير الأزمة في ليبيا على منطقة الساحل، نظر المجلس في الصعوبات التي تواجه المنطقة، وطلب إلى الأمين العام وضع استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل قدمت إلى المجلس في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣[٣٦٧].

(٣٦٧) S/2013/354. وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع، انظر الجزء الأول، القسم ١٦، ”الحالة في مالي“.

إحاطة بشأن تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن البعثة التي أوفدها الأمين العام في الفترة من ٧ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ للنظر في تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل. وقال إن معظم التحديات تعود إلى ما قبل النزاع الليبي، وأضاف أن التحديات الهيكلية الكامنة وأزمة الغذاء التي تلوح في الأفق في المنطقة تفاقمان المشاكل الآنية التي تؤثر في المنطقة، وأن البعثة وجهت نداءات قوية للأمم المتحدة لإيجاد إطار للمصالحة بين جميع المناطق المتضررة من اندلاع الأزمة. ثم قدم موجزا بالتوصيات الرئيسية للبعثة. ومع إقراره بأوجه القصور الهيكلية في تنسيق الإجراءات القائمة في القارة الأفريقية، فإن مما يشجعه استعداد جميع البلدان داخل المنطقة وخارجها للعمل معا من أجل وضع نهج أكثر شمولا وتماسكا[٣٦٨].

واتفق المتكلمون عموما مع تقييم الأمين العام أن معظم مشاكل منطقة الساحل سبقت الأزمة الليبية. بيد أن العديد من المتكلمين أعربوا عن القلق بوجه خاص لأن هذه المشاكل تفاقمت من جراء تداعيات الأزمة الليبية[٣٦٩]. وعلى الرغم من ذلك، فهناك توافق ساحق في الآراء بشأن ضرورة معالجة الحالة الأمنية والتحديات التي تؤثر على منطقة الساحل، بما في ذلك انتشار الأسلحة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب ونقص الغذاء والتخلف. وشدد كثير من المتكلمين، مع تأكيد الحاجة مجددا إلى الدعم والمساعدة الدوليين، على المسؤولية الرئيسية للحكومات المعنية. وأعرب معظم المتكلمين عن تقديرهم ودعمهم لتوصيات فريق التقييم. وشددوا على ضرورة مواصلة التعاون واعتماد الأمم المتحدة نهجا أكثر تكاملا لمساعدة دول المنطقة في مجالي الأمن والتنمية.

تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد عقدت المناقشة بمبادرة من رئاسة توغو[٣٧٠].

وخلال المناقشة، شدد المتكلمون على حجم التحديات التي تواجه المنطقة وتعقيداتها، وأعربوا عن القلق إزاء تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وارتأى العديد من المتكلمين أن تلك الصعوبات تفاقمت بسبب تأثير الأزمة الليبية. وعلى نحو ما أعرب عنه ممثل باكستان، كانت الأزمة الليبية بالنسبة لمنطقة الساحل بمثابة ”جني داخل قمقم. ولقد تم فتح القمقم وخرج منه الجني“[٣٧١]. وأشار معظم المتكلمين إلى أن من الضروري، في ضوء التحديات، اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه. وأبرز العديد من المتكلمين ضرورة توفير مزيد من الموارد لمواصلة التعاون الوطني والإقليمي والدولي.

وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن قلقه من الأخطار الجسيمة التي تتهدد السلام والاستقرار الدوليين من جراء الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن قلقه الشديد من تزايد أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المنطقة. وشجع المجلس كذلك على تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة وكذا الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في سبيل مكافحة الأخطار التي تهدد أمن البلدان المدرجة في جدول أعماله. وشدد المجلس على أهمية تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والأقاليمي. ودعا الأمين العام إلى إدراج هذه التهديدات ضمن العوامل المؤثرة في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وفي تحليل النزاعات وفي تقييمات البعثات المتكاملة وفي التخطيط ودعم بناء السلام، ودعاه إلى النظر في تضمين تقاريره تحليلا للدور الذي تؤديه هذه الأخطار في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس[٣٧٢].

---

(٣٦٨) S/PV.6709، الصفحات ٢-٤.

(٣٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (باكستان)؛ والصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٨ (الهند)؛ والصفحة ١٠ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (البرتغال)؛ والصفحة ١٧ (غواتيمالا)؛ والصفحة ١٩ (المغرب)؛ والصفحة ٢٠ (توغو)؛ والصفحة ٢١ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٢ (النيجر)؛ والصفحة ٢٣ (مالي).

(٣٧٠) انظر S/2012/83.

(٣٧١) S/PV.6717، الصفحة ٢٦.

(٣٧٢) S/PRST/2012/2.

إحاطة بشأن التقدم المحرز في وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في وضع استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والأبعاد الإنسانية، على النحو الذي طلب من الأمين العام في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢). وذكر وكيل الأمين العام، في الإحاطة التي قدمها، أن منطقة الساحل اتسمت منذ فترة طويلة بعدم الاستقرار وتغيير الحكومات بطريقة غير دستورية وعلى نحو دوري. وأضاف أن دول المنطقة تعاني من الفقر المدقع ومستويات التنمية البشرية فيها من أدناها في العالم، وتعاني المنطقة من تصدعات عميقة جراء الانقسامات الاجتماعية. وأضاف أن المؤسسات الضعيفة، وسهولة اختراق الحدود، وانتهاكات حقوق الإنسان، والظروف المناخية القاسية تسهم في التحديات التي تواجهها المنطقة. وشدد كذلك على أهمية أن يلتزم المجتمع الدولي بمعالجة فعالة للأسباب الكامنة الهيكلية لأوجه الضعف في منطقة الساحل، وفي هذا السياق، قال إن الاستراتيجية المتكاملة تشكل إطارا مفاهيميا وأولويات استراتيجية لتوجيه انخراط الأمم المتحدة في منطقة الساحل على الصعيد الإقليمي، وتضع الأساس لإجراء مشاورات مع المنظمات الإقليمية والحكومات والأطراف الفاعلة الرئيسية[٣٧٣].

وتكلم ممثل كوت ديفوار بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فركز أساسا على الحالة في مالي. وأعرب عن أسفه لأنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل بشأن العملية السياسية المؤدية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وسلط الضوء على الحالة الأمنية غير المستقرة في الشمال، التي تفاقمت بسبب الشلل السياسي في باماكو. وعرض لمحة عامة عن الاتجاهات في مالي من وجهة نظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقدم إحاطة إلى المجلس بشأن الإجراءات المتخذة حتى الآن. وفي الختام، قال إن الجماعة الاقتصادية تعمل على بناء توافق آراء بشأن نشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي تقودها الجماعة[٣٧٤].

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عقد المجلس جلسة رفيعة المستوى بشأن الحالة في منطقة الساحل، بمبادرة من الرئاسة المغربية[٣٧٥]. وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه مجددا عن بالغ قلقه إزاء آثار انعدام الاستقرار في شمال مالي على منطقة الساحل وخارجها. وأعرب أيضا عن القلق إزاء الأخطار الجسيمة التي تشكلها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل. ورحب المجلس بالمبادرات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات المعقدة المتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة. وفي نفس البيان، أكد المجلس مجددا الحاجة الملحة إلى اتباع نهج معزز وشامل وأكثر اتساما بالطابع الإقليمي في تقديم المساعدة الإنسانية، وأقر بأن تعزيز مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون كلها أمور ضرورية لضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل. وشجع المجلس المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل على مواصلة جهوده من أجل تنسيق الاستجابة والدعم على المستويات الثنائية والأقاليمية والدولية لصالح منطقة الساحل، وفي هذا الصدد، كرر دعوته إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص للانتهاء في أقرب وقت ممكن من إعداد الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وفقا للطلب الوارد في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)[٣٧٦].

ووجه الأمين العام كلمة إلى المجلس لاحظ فيها أن المشاكل في مالي مهما بلغت حدتها ليست إلا جزءا من أزمة منهجية تعم منطقة الساحل بأكملها. وأكد أن الاضطراب السياسي والنشاط الإرهابي والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة آفات تمتد خارج الحدود وتهدد السلام والأمن الدوليين. وقال إن الظروف المناخية والاقتصادات الهشة "تزيد الحالة سوءا". ولمواجهة تلك التحديات، شدد على ضرورة تعزيز المنعة في المنطقة برمتها بطريقة منسقة. وأشار إلى أن المجلس سلم، في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، بالحاجة إلى استراتيجية متكاملة تعالج كل أبعاد الأزمة، وأبلغ عن تعيين مبعوث خاص إلى منطقة الساحل سيركز على أربع قضايا رئيسية هي الأمن والحوكمة والاحتياجات الإنسانية والتنمية[٣٧٧].

وأوضح المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل بدوره أن هذه الاستراتيجية المتكاملة لا يمكن "أن تكون مناسبة لمجرد

(٣٧٣) S/PV.6836، الصفحتان ٢ و ٣.

(٣٧٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٣٧٥) انظر S/2012/906.

(٣٧٦) S/PRST/2012/26.

(٣٧٧) S/PV.6882، الصفحة ٥.

كتابة مذكرة منمقة" وإنما هي مجموعة تحركات مصممة لمواجهة المشاكل الناشئة ديناميكيا. وقال إن العنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية يتمثل في التعاون الوثيق بين جميع من يواجهون تحدي الساحل. وأضاف أن أطراف الحوار في وضع استراتيجية متكاملة لن تقتصر على السياسيين وإنما سيشارك فيه المجتمع بأكمله؛ وقال إن عملنا يحتاج لكي يكون فعالا وناجعا إلى موارد كبيرة وأعرب عن عزمه بذل جميع الجهود الممكنة لحشد تلك الموارد[٣٧٨].

وخلال الجلسة، كرر المتكلمون ما أكده الأمين العام بشأن أهمية بناء القدرة على التكيف في المنطقة. وشدد العديد من المتكلمين على أهمية وضع استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل، وحثوا على وضعها في أسرع وقت ممكن بطريقة شاملة ومنسقة. وأشار كثير من المتكلمين إلى الحالة في مالي بوصفها من الأعراض الدالة على الحالة داخل المنطقة، ودعا البعض إلى نشر بعثة دعم دولية لاستعادة السيادة والسلامة الإقليمية لمالي[٣٧٩]. وأبرز بعض المتكلمين الأثر الرئيسي للأزمة الليبية كحافز للأزمة في مالي ومنطقة الساحل، وحذر من أن الأزمة الليبية لا تزال جارية[٣٨٠].

إحاطة واتخاذ قرار بشأن منع نشوب النزاعات في أفريقيا

في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عقد المجلس جلسة إحاطة رفيعة المستوى بشأن منع نشوب النزاعات في أفريقيا بمبادرة من رئاسة رواندا[٣٨١]. وفي بداية الجلسة، أعربت رئيسة المجلس عن أملها في أن تتاح للمجلس فرصة إعادة النظر في مفهوم وممارسة منع نشوب النزاعات على النحو المفهومين به حاليا في منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أن الهدف من الإحاطة يتمثل في دراسة سبل الانتقال من الإدارة اليومية للنزاعات إلى وضع ثقافة لمنع نشوب النزاعات باستخدام المهارات والآليات والمؤسسات التي تتصدى للأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا[٣٨٢].

ولاحظ الأمين العام في خطابه الموجه للمجلس أن النزاعات تتكاثر حيثما تضعف الحوكمة وتسود انتهاكات حقوق الإنسان والمظالم المتعلقة بعدم المساواة في توزيع الموارد والثروة والسلطة. وأكد أهمية جهود الوساطة حتى لا تكون اتفاقات السلام مجرد اتفاقات سياسية بين النخب السياسية، وإنما أيضا وسيلة تعالج الأسباب الكامنة للنزاع، وتتيح مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وتكلم عن أهمية الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات أو التصدي لها وقال إن من الأهمية بمكان أن تملك المجتمعات المحلية المتضررة نفسها مبادرات منع نشوب النزاعات وتتولى قيادتها. ولاحظ أن منع نشوب النزاعات يتطلب التصدي لثقافة الإفلات من العقاب السائدة في قضايا العنف الجنسي التي لا تؤثر فقط في فرادى الناس، بل تشكل اعتداء على السلام والأمن في المجتمعات المحلية بأكملها[٣٨٣].

وتكلم ممثل توغو في بعض الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات في أفريقيا[٣٨٤]. وأشار ممثل إثيوبيا الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، إلى أن تقرير الأمين العام المقدم عام ١٩٩٨[٣٨٥] عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، لعله يشكل أفضل نقطة بداية لمناقشة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا[٣٨٦]. وشدد معظم المتكلمين على ضرورة أن تأخذ المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المبادرة في مجالي الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات. وفي حين أعرب عدة متكلمين عن الأسف لعدم وجود إشارة صريحة إلى المحكمة الجنائية الدولية في مشروع البيان الرئاسي[٣٨٧]، اتهم متكلمون آخرون المحكمة بخضوعها للتلاعب السياسي وعدم القيام بدور بناء في منع نشوب النزاعات[٣٨٨]. وأشار بعض المتكلمين أيضا إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية، وأكدوا دوره المزدوج في الإشارة إلى مسؤولية الحكومات عن مواطنيها ومسؤولية المجتمع الدولي عن دعم الدول ومساعدتها على الاضطلاع بتلك المهمة[٣٨٩].

(٣٧٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٣٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (كوت ديفوار)؛ والصفحة ١٥ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٧ (توغو)؛ والصفحة ٣١ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٤ (الهند). وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن نشر قوة دولية في مالي، انظر الجزء الأول، القسم ١٦.

(٣٨٠) S/PV.6882، الصفحتان ٢٧ و ٢٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٣٠ و ٣١ (باكستان).

(٣٨١) انظر S/2013/204.

(٣٨٢) S/PV.6946، الصفحة ٢.

(٣٨٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢–٥.

(٣٨٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥–٧.

(٣٨٥) S/1998/318.

(٣٨٦) S/PV.6946، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (غواتيمالا)؛ والصفحة ١٦ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٣ (لكسمبرغ)؛ والصفحة ٣٢ (فرنسا).

(٣٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤ (رواندا).

(٣٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (أستراليا)؛ والصفحة ٢٣ (لكسمبرغ)؛ والصفحة ٢٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٢ (فرنسا).

وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أشار فيه إلى أنه يسعى، وفقا للمهام المنوطة به في مجال السلام والأمن الدوليين، إلى مواصلة العمل الدؤوب في جميع مراحل دورة النزاع واستكشاف سبل الحيلولة دون تفاقم الخلافات إلى نزاعات مسلحة أو العودة إلى حالة النزاع المسلح. وسلّم المجلس بأهمية وجود استراتيجية شاملة تتضمن تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاع المسلح، وشدد على أهمية الشراكة والتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعما لأنشطة منع نشوب النزاع وبناء السلام. وأكد المجلس على ضرورة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأكد من جديد معارضته الشديدة للإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وسلط الضوء على دور نظم العدالة الجنائية الدولية[٣٩٠].

إحاطة وقرار بشأن مسألة مكافحة الإرهاب في أفريقيا

في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، عقد المجلس إحاطة رفيعة المستوى بشأن مسألة مكافحة الإرهاب في أفريقيا في إطار صون السلام والأمن الدوليين. وقد عقدت المناقشة بمبادرة من رئاسة توغو[٣٩١].

وخاطب الأمين العام المجلس أولا وأكد أن الإرهاب يزدهر في أشد المناطق ضعفا من حيث سهولة اختراق الحدود. وأضاف أن انعدام التنمية وسيادة القانون يمكّن الجماعات الإرهابية من تجنيد الأفراد من جميع المجتمعات المحلية، وتعزيز صفوفها. وأشار إلى أنه يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرات الدول الأعضاء المتضررة، ورحب بالمبادرة التي اتخذتها العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لإعداد استراتيجيات لمكافحة الإرهاب[٣٩٢].

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار العديد من المتكلمين إلى الظروف الصعبة للغاية التي تؤثر في بعض المناطق في أفريقيا فضلا عن الأسباب الكامنة وراء تلك الظروف. وشدد معظم المتكلمين على ضرورة اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد لمكافحة آفة الإرهاب، بما في ذلك إنفاذ القوانين ومراقبة الحدود وبناء القدرات والمساعدة الإنسانية والتنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي. وذكّر العديد من المتكلمين باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

(٣٩٠) S/PRST/2013/4.

(٣٩١) انظر S/2013/264.

(٣٩٢) S/PV.6965، الصفحة ٣.

وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا سلم فيه بأن دحر الإرهاب لا سبيل إلى تحقيقه بالقوة العسكرية أو قوات الأمن، وتدابير إنفاذ القانون، والعمليات الاستخباراتية وحدها. وأكد المجلس أن الكفاح الطويل الأمد ضد الإرهاب يجب أن يستند إلى نهج شامل. وأكد المجلس من جديد أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة بعينها، ولاحظ تغير طابع الإرهاب في أفريقيا، وأعرب عن قلقه من الصلات التي تربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وأشار المجلس إلى قراراته وغيرها من صكوك مكافحة الإرهاب واعتبر أن الجزاءات أداة هامة من أدوات مكافحة الإرهاب. وشدد المجلس على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع كيانات الأمم المتحدة قصد تعزيز قدراتها الفردية. ودعا الأمين العام إلى أن يقدم، في غضون ستة أشهر، تقريرا موجزا يتضمن مسحا وتقييما شاملين لما قامت به الأمم المتحدة من أعمال ذات صلة بالموضوع لمساعدة الدول والكيانات دون الإقليمية والإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، بهدف مواصلة النظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد[٣٩٣].

إحاطة وقرار بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

في ٢٦ حزيران/يونيه و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، عقد المجلس جلستين للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل[٣٩٤]. وفي الجلسة الأولى، قدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام. وأوضح أن التحديات التي تواجه شعوب منطقة الساحل تحديات هائلة وأن من شأن استراتيجية قادرة على النهوض بالجهود الحالية وحدها أن تمكّن حكومات المنطقة من التغلب على تلك التحديات. وذكر أن من الضروري توفر رؤية على نطاق أوسع، وقدم رؤيته ”للاستراتيجية المؤلفة من أربعة عناصر“، استنادا إلى الركائز الأربع التي اقترحها الأمين العام، وهي: الحوكمة، والأمن، والاحتياجات الإنسانية، والتنمية. وأوضح كذلك عناصر جميع الركائز الأربع في تلك الاستراتيجية وأوضح أن الاستراتيجية تركز على خمسة بلدان رئيسية في منطقة الساحل في احتياج شديد، وهي مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد[٣٩٥].

(٣٩٣) S/PRST/2013/5.

(٣٩٤) S/2013/354.

(٣٩٥) S/PV.6988، الصفحات ٢-٤.

وفي الجلسة الثانية التي عقدت في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدر المجلس بيانا رئاسيا رحب فيه بوضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، والأهداف الاستراتيجية الثلاثة التي تحدد الاستراتيجية[٣٩٦]. ورحب المجلس كذلك بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام في وضع الاستراتيجية وفي لفت الانتباه إلى الحالة في منطقة الساحل، وشجعه على جعل الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمنطقة الساحل أكثر اتساقا وتنسيقا. وشدد المجلس على أهمية اتباع نهج منسق من قبل جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، بهدف تحقيق أقصى قدر من التآزر. وشدد أيضا على أهمية الأخذ بزمام الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأقر بأهمية تنفيذ الاستراتيجية بالتشاور على نحو وثيق مع دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمانحين على صعيد ثنائي والشركاء. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبقيه على علم بالتقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن يقدم تقريرا خطيا في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤[٣٩٧].

رفض مشروع قرار بشأن تأجيل إجراء تحقيقات ومحاكمة قادة كينيين من قبل المحكمة الجنائية الدولية

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقد المجلس جلسة للنظر في رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة[٣٩٨]. والتمست كينيا، في هاتين الرسالتين، من المجلس اتخاذ قرار يقضي بعدم الشروع في أي تحقيقات أو محاكمة في ما يخص القضيتين المعروضتين على المحكمة الجنائية الدولية المتعلقتين بالحالة الراهنة في جمهورية كينيا بشأن رئيس كينيا ونائبه.

وفي الجلسة، طرح مشروع القرار للتصويت ولكنه لم يعتمد بسبب عدم الحصول على العدد المطلوب من الأصوات المؤيدة، إذ كانت نتيجة التصويت ٧ أصوات مؤيدة مقابل امتناع ٨ أعضاء عن التصويت[٣٩٩]. وبموجب مشروع القرار، كان من المفروض أن يطلب المجلس إلى المحكمة تأجيل التحقيقات والملاحقة القضائية ضد رئيس كينيا ونائبه وفقا للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي.

وخلال الجلسة، أوضح أعضاء المجلس مبررات تصويتهم. ففي حين رأى الأعضاء الذين امتنعوا عن التصويت أن مواصلة المحاكمة لا تشكل في حد ذاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين وفقا لمضمون المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، فإن الأعضاء الذين أيدوا مشروع القرار دفعوا بأن البلدان الأفريقية قدمت حججا مقنعة لصالح مشروع القرار والتأجيل. وشدد كثير من المتكلمين على عدم جدوى التصويت وتداعياته السلبية على العلاقات بين المحكمة والمجلس وبين الاتحاد الأفريقي والمجلس. وقالت ممثلة لكسمبورغ إن اللجوء إلى المادة ١٦ لم يكن ضروريا لأن هناك غيرها من الموارد المتاحة لمعالجة شواغل كينيا والاتحاد الأفريقي[٤٠٠]. وبينما أعرب ممثل توغو عن أمله ألا يكون لنتيجة التصويت أثر سلبي على العلاقات بين أفريقيا ومجلس الأمن[٤٠١]، أكد ممثل رواندا أن التصويت يقوض مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة[٤٠٢]. وأكد ممثل كينيا أن مآل الأحداث في المجلس "أمر محزن وعبثي ومحير" وأنه لا يساعد على بناء الثقة أو التضامن مع المجلس، في وقت تدور فيه الشكوك حول جدوى المجلس[٤٠٣]. وأشار ممثل إثيوبيا إلى أن هذه ليست مسألة كينية ولكنها قضية أفريقية، وأن موقف القادة الأفارقة هو أن استمرار عملية المحاكمة يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة. وأضاف أن إجابة المجلس تدفع أفريقيا إلى استنتاج منطقي مفاده أن قلة قليلة في المجلس تجد صعوبة في أن ترى أفريقيا متحكمة في سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالسلم والأمن في القارة[٤٠٤].

---

(٣٩٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أهداف الاستراتيجية، انظر S/2013/354، الفقرات ٢٣-٣٣.

(٣٩٧) S/PRST/2013/10.

(٣٩٨) S/2013/624.

(٣٩٩) S/2013/660. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن التصويت، انظر الجدول الوارد في نهاية القسم.

(٤٠٠) S/PV.7060، الصفحة ٤.

(٤٠١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٤٠٢) المرجع نفسه.

(٤٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٤٠٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٩-٢١.

إحاطة بشأن منطقة الساحل

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقد المجلس جلسة بشأن منطقة الساحل. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن زيارته إلى المنطقة صحبة ممثلي الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأكد أنه عاد من الزيارة بإحساس واضح بأنه يتعين علينا بذل جهود أكبر بكثير لمحاربة الفقر وتمكين المرأة وتوفير فرص عمل للشباب وضمان أن يكون لدى جميع سكان منطقة الساحل ما يحتاجون إليه لبناء مستقبل أفضل[٤٠٥].

وقدم رئيس البنك الدولي أيضا إحاطة إلى المجلس عن استنتاجاته بشأن الزيارة إلى المنطقة. وأكد أنّ هناك حاجة إلى نهج منسَّق وإقليمي للتصدي للتحديات الإنمائية الكبرى في المنطقة[٤٠٦].

وقدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل إحاطة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فقال إن عوامل كثيرة ستظل تؤثر على جهودنا في منطقة الساحل، ويجب أخذها في الحسبان لدى تنفيذنا الاستراتيجية. وقال إن المنطقة سيتعين عليها أن تتنافس مع المناطق الأخرى التي تشهد أزمات شديدة في العالم حتى تحظى بالاهتمام، وصرح بأن هذا الاهتمام يتناقص. وأكد أن الأجواء الاقتصادية العالمية الحالية تضع قيودا أمام آليات التمويل التقليدية والمانحين، ووصف الجهود المبذولة لإبراز التحديات التي تواجه منطقة الساحل والوعي بكون منطقة الساحل مشكلة عالمية. وأشار إلى أن أمور الأمن والحوكمة والتنمية هي أمور مترابطة، وقال إنه فيما يتعلق بالأمن، ليس للمشاكل حدود، وبالتالي يجب ألا يكون للحل حدود. ودافع عن طلب البلدان الأفريقية إشراك البلدان المحيطة، وليس فقط البلدان المعنية على وجه التحديد، عندما تكون المسائل الأمنية على المحك. وحث المجلس أيضا على أن يراعي الحاجة إلى الإصلاحات في مجال الحوكمة في المنطقة في جميع قراراته المتعلقة بالإرهاب والنزاعات في منطقة الساحل[٤٠٧].

ووصف المراقب عن الاتحاد الأفريقي الأنشطة التي اضطلعت بها منظمته لتعزيز التعاون الأمني فيما بين بلدان منطقتي الساحل والصحراء من خلال عملية نواكشوط. وأوضح أنها أطلقت كوسيلة لتنسيق أشكال التعاون بين أجهزة المخابرات والأمن في بلدان المنطقة. ولاحظ، مع ذلك، أن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة الأجل تكتسي أهمية بالغة للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدائم في منطقتي الساحل والصحراء[٤٠٨].

وخلال الجلسة، أشاد المتكلمون باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وكذلك الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام. واتفق معظم المتكلمين على الأسباب الجذرية للحالة في منطقة الساحل، فضلا عن الاستراتيجيات اللازم اتباعها لعكس المسار ودعم دول الساحل، وشددوا على ضرورة التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة، ولا سيما بين دول المنطقة والمنظمات دون الإقليمية.

وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أكد فيه مجددا معظم محتويات البيان الرئاسي المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣[٤٠٩]. ورحب المجلس بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، وكرر التأكيد على أهمية الأخذ بنهج منسق في تنفيذ الاستراتيجية[٤١٠].

مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات وما له من تأثيرات على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقد المجلس جلسة بشأن مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات وما له من تأثيرات على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد عقدت الجلسة بمبادرة من رئاسة فرنسا[٤١١].

وافتتح الأمين العام المناقشة فلاحظ أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يهددان الأمن، ويقوضان احترام سيادة القانون ويعرضان السلم والاستقرار للخطر في جميع أرجاء العالم. وشدد كذلك على التحدي الخاص الذي يطرحانه في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل نظرا لضخامة عمليات الاتجار وارتفاع نسبة استهلاك المخدرات غير المشروعة، التي تزيد من تدهور بيئة صحية عامة، هي متدهورة بالفعل، وتهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أن العمل في هذا المجال يهتدي بالاتفاقيات

(٤٠٥) S/PV.7081، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٤٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٤٠٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٤٠٩) S/PRST/2013/10.

(٤١٠) S/PRST/2013/20.

(٤١١) انظر S/2013/728.

المناهضة للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والفساد، وبالصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وشدد على الحاجة إلى استحداث شراكات لدعم الضحايا، ونبّه إلى أن الاتجار بالمخدرات يمثل تحديا هائلا للسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي سياق مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أبرز أن الهدف المتوخى ينبغي ألا ينصب على تخفيف عبء الجريمة على المواطنين فحسب، ولكن أيضا انتشالهم من الظروف التي تمكن الجريمة من النمو[٤١٢].

وأكد معظم المتكلمين الآثار الضارة للاتجار بالمخدرات في المنطقة. وردد العديد من المتكلمين ما أعرب عنه الأمين العام من قلق بشأن الزيادة في استهلاك المخدرات، التي تشكل تهديدا حقيقيا للمنطقة. ورحب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمناقشة هذا الموضوع التي تشكل فرصة لتقييم الأولويات والتحديات، وتعزيز التآزر، واتخاذ قرارات بشأن أفضل الاستراتيجيات[٤١٣]. وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم إزاء الصلات بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب. واتفقوا أيضا على التحليل الأساسي الذي يفسر الظروف التي تحف بانتشار هذه الآفات، وأشار البعض إلى ضرورة اتباع نهج شامل لا يقتصر على إنفاذ القوانين والتدابير القمعية[٤١٤]. وحث العديد من المتكلمين على تكثيف التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن قلقه المتزايد إزاء الأخطار الجسيمة التي يشكلها الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية فيما يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ودعا المجلس الدول التي لم تصدق أو تنفذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع للقيام بذلك، وأكد من جديد ضرورة وضع سياسات تتصدى للاتجار بالمخدرات في توافق تام مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشدد المجلس على أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والدولي على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وأهاب بالدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز إدارة الحدود من أجل الحد بفعالية من امتداد أخطار، من قبيل الاتجار بالمخدرات، عبر الحدود الوطنية[٤١٥].

(٤١٢) S/PV.7090، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٤١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣١ (الاتحاد الأفريقي).

(٤١٥) S/PRST/2013/22.

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6709 ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/42)		تشاد ومالي والنيجر	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وجميع أعضاء المجلس، وكل المدعوين	
S/PV.6717 و S/PV.6717 (Resumption 1) ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢	تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2012/42)		٢٢ دولة عضوا[أ]	المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوين	S/PRST/2012/2

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
		رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة (S/2012/83)		الخارجية		
S/PV.6836 ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢			كوت ديفوار (بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	جميع المدعوّين	
S/PV.6882 ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	منطقة الساحل: نحو اعتماد نهج أكثر شمولا وتنسيقا رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/2012/906)		كوت ديفوار (بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)[ج]، وتشاد (بالنيابة عن مجتمع دول الساحل والصحراء)	المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وكبير موظفي التشغيل الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ومدير الشؤون السياسية في اتحاد المغرب العربي، ومدير فريق التنمية البشرية في منطقة أفريقيا بالبنك الدولي، والمستشار الخاص لرئيس مصرف التنمية الأفريقي، والمراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع أعضاء مجلس الأمن[د]، وجميع المدعوين	S/PRST/2012/26
S/PV.6946 ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣	منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التصدي للأسباب الجذرية رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة (S/2013/204)		إثيوبيا (بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي)		الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[هـ]، وإثيوبيا	S/PRST/2013/4
S/PV.6965 ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣	تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة (S/2013/264)		إثيوبيا (بالنيابة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، وبنن، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان، والصومال، وكوت ديفوار	المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[و]، وست مدعوين بموجب المادة ٣٧[ز]	S/PRST/2013/5

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
			(بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)	الأمم المتحدة		
S/PV.6988 ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل (S/2013/354)			المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	
S/PV.7001 ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل (S/2013/354)					S/PRST/2013/10
S/PV.7060 ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣	رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2013/624)	مشروع قرار مقدم من ١٤ دولة من الدول الأعضاء[ح] (S/2013/660)	١٠ دول أعضاء[ط]		جميع أعضاء المجلس، وإثيوبيا وكينيا	لم يعتمد مشروع القرار (S/2013/660)[ي]
S/PV.7081 ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣				رئيس البنك الدولي، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	S/PRST/2013/20
S/PV.7090 ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2013/728)		كوت ديفوار (بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)	المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس،[ك] وجميع المدعوين	S/PRST/2013/22

(أ) أستراليا، وإسرائيل، وأوغندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبنن، وبوركينا فاسو، وتركيا، وتونس، والجزائر، والسنغال، والسودان، وفنلندا، وكندا، وكوت ديفوار (بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ولكسمبرغ، ومالي، ومصر، وموريتانيا، والنرويج، ونيجيريا، واليابان.

(ب) مثل توغو (رئيس مجلس الأمن) رئيسها؛ وفرنسا وزير الدولة المسؤول عن الفرنسيين في الخارج؛ والمغرب الوزير المنتدب للشؤون الخارجية والتعاون؛ والاتحاد الروسي المبعوث الخاص للرئيس؛ والولايات المتحدة الممثلة الدائمة وعضو إدارة الرئيس.

(ج) مثل كوت ديفوار وزير شؤون خارجيتها.

(د) مثل المغرب (رئيس المجلس) وزير الشؤون الخارجية والتعاون؛ وكولومبيا وزير الشؤون الخارجية؛ وتوغو وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

(هـ) مثّل رواندا (رئيس مجلس الأمن) وزير الشؤون الخارجية؛ وتوغو وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

(و) مثّل توغو (رئيس مجلس الأمن) رئيسها؛ ولكسمبرغ نائب رئيس وزرائها ووزير شؤون خارجيتها؛ والأرجنتين سكرتير الشؤون الخارجية؛ والمغرب وزير الشؤون الخارجية والتعاون؛ وجمهورية كوريا نائب وزير الشؤون الخارجية؛ ورواندا الممثل الدائم ووزير الدولة المكلف بالتعاون؛ والولايات المتحدة الممثلة الدائمة وعضو إدارة الرئيس.

(ز) لم يُدل ممثل الصومال ببيان.

(ح) إثيوبيا، وأذربيجان، وأوغندا، وبوروندي، وتوغو، ورواندا، والسنغال، وغابون، وغانا، وكينيا، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا.

(ط) إثيوبيا (بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي)، وأوغندا، وبوروندي، والسنغال، وغابون، وغانا، وكينيا، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا.

(ي) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وباكستان، وتوغو، ورواندا، والصين، والمغرب.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الأرجنتين، وأستراليا، وجمهورية كوريا، وغواتيمالا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ك) مثّل غواتيمالا وزير شؤون خارجيتها.

١٥ - الحالة في ليبيا

عرض عام

خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، عقد مجلس الأمن ١٨ جلسة بشأن الحالة في ليبيا، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا، واتخذ قرارين في إطار الفصل السابع من الميثاق. وركّز المجلس في مداولاته تلك على التحديات الأمنية العديدة التي تواجه البلد، وعلى حالة حقوق الإنسان، والتطورات السياسية التي أعقبت انتخابات المؤتمر الوطني العام التي أُجريت في تموز/يوليه ٢٠١٢ وتشكيل حكومة جديدة.

وقام المجلس بموجب قراريه ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) بتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتمديدها مرتين، لمدة سنة واحدة في كل مرة ([٤١٦]). وبموجب القرارين ذاتهما، أدخل المجلس أيضا تعديلات على نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بصيغته المعدلة بالقرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)([٤١٧]). وكذلك عدل المجلس ولاية فريق الخبراء ومددها مرتين، لمدة ١٢ شهرا في المرة الأولى ثم لمدة ١٣ شهرا بعد ذلك([٤١٨]).

الفترة الانتقالية السابقة لانتخابات تموز/يوليه ٢٠١٢

استمع المجلس، خلال الجلسة التي عُقدت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بشأن مجموعةٍ متنوعةٍ من التحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على المرحلة الانتقالية في ليبيا، منها افتقار السلطات الانتقالية إلى الشرعية الكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتزايد السخط الشعبي على أداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة، وضعف مؤسسات الدولة وهياكلها الأمنية، وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، والغموض الذي يكتنف مستقبل مختلف الكتائب المسلحة والمقاتلين الثوار في البلد. وأشار الممثل الخاص إلى الدور التنسيقي الذي تؤديه البعثة في مجال المساعدات الدولية وإلى التدابير المتعلقة بانتشار الأسلحة وأمن الحدود. كما أشار إلى دور البعثة في توفير الدعم التقني للمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الذي أُنشأ مؤخراً. وفي الختام، شدد على ضرورة دعم السلطات المؤقتة في ليبيا في معالجة ما تحددها من أولويات داخلية عوضاً عن دعم مصالح الجهات الفاعلة الخارجية الطويلة الأجل([٤١٩]).

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وركزت فيها على ثلاث نقاط رئيسية هي: أولا، ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تحدث أثناء الاحتجاز؛ ثانيا، ضرورة وفاء

(٤١٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٤١٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ليبيا، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، ”التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، وفقا للمادة ٤١ من الميثاق“.

(٤١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء، تحت العنوان ”اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا“.

(٤١٩) S/PV.6707، الصفحات ٢-٨.